كلمة ونص

ميشيل خياط

سكن للشباب

كرر مجلس الوزراء مؤخراً، دعوة المعنيين لتسوية أوضاع المتخصصين بالسكن الشبابي المتأخرين عن تسديد الأقساط لمدة ثمانية أشهر أو أكثر.

ما من شك أنه فعل ذلك بعد تلقي شكاوى عديدة ممن سرهم القرار وذهبوا إلى فروع السكن الشبابي أو مؤسسة الإسكان لتنفيذه، لكنهم فوجئوا بمواقف غريبة، كتفسير القرار حسب المدة الزمنية التي يفترضونها، على الرغم من أن الصيغة واضحة: ثمانية أشهر وأكثر، ولم يحدد الخبر المنقول عن رئاسة مجلس الوزراء آنذاك «بداية نيسان الماضي- ٢٠٢٤» كم شهراً أو كم سنة، بعد الثمانية أشهر.

لعل قراراً مكتوباً قد صدر بعد الاجتماع، وقامت وزارة الإسكان بتوزيعه على المؤسسة العامة للإسكان وفروعها في المحافظات ولاسيما طرطوس التي تعد عقدة النجار في السكن الشبابي لأسباب مبهمة علنياً، ولعله قدم كل الأجوبة، ومن الأفضل نشره في وسائل الإعلام السورية، العامة والخاصة، فالقضية كبيرة جداً، إنها إنعاش لحل سكني لابد منه لتلبية احتياجات الأجيال الشابة.

نعم: قرار السماح للمتأخرين عن تسديد الأقساط، أحيا ليس السكن الشبابي الذي يوفر بيوتاً لـ٦٤ ألف مواطن ومواطنة فقط، بل حلم المسكن لكل الأجيال القادمة، حلم يكتسب خصوصية في مجتمعنا، إذ إن التوجه العام للشباب السوري، هو الزواج وإنجاب الأطفال وتأسيس عائلة، وهذا العرف متجذر، خلافاً لما بتنا نرى في أوروبا والأميركتين من عزوف عن الزواج تحت مسمى الحرية.

لقد ناقشت المهندس إياس الدايري المدير العام الأسبق للمؤسسة العامة للإسكان، بإصرار وزيرة الإسكان آنذاك المهندسة هالة الناصر للتوجه نحو السكن المناطقي، قبل استكمال السكن الشبابي، وكان جوابه -الذي لم يقتنعني- إن سكن الشباب سيترك قصة نجاح!.

بالفعل هو قصة نجاح وكان يجب احتضانه بمزيد من الرعاية والاهتمام، فهو عملياً سكن الفقراء آنذاك، اكتتب عليه من كان يملك عشرة آلاف ليرة سورية وكان بشروط ميسرة: قسط شهري ألفا ليرة وقرض لـ٢٥ سنة...!! يساوي ٧٠ بالمئة من ثمن الشقة.

للأسف، فاقمت الحرب الجائرة على سورية الصعاب التي واجهت الدولة والمكتتبين، وبغض النظر عن كثير من التفاصيل التي باتت معروفة، نرى أنه لابد أولاً من تنفيذ قرار مجلس الوزراء الجريء، المجسد لكبر الدولة السورية في تعاملها مع أبنائها، وإعادة كل من يريد التمسك بحقه المشروع في السكن الشبابي، ولاسيما أن أغلب من ألغي تخصصهم لم يبلغوا بهذا الإلغاء، وكانت تعصف بهم ظروف الحرب القاسية.

وإذ أن العقد بين المكتتب والمؤسسة العامة للإسكان نص على ترحيل المتأخر عن السداد إلى آخر قائمة المستفيدين، ونص أيضاً على غرامة ٨ بالمئة على كامل المدفوعات، تسددها مؤسسة الإسكان للمكتتب في حال تأخرت عن تسليمه الشقة في الوقت المحدد ٥ أو ٧ أو ١٠ سنوات، وهناك آلاف ممن تأخرت المؤسسة عن تسليمهم الشقق أكثر من عشر سنوات.

كان السكن الشبابي مكرمة كبرى جسدت آنذاك الدور الاجتماعي الرائع للدولة السورية، وما من شك أن الحرب التي شنت على سورية كان من أهدافها الأساسية تغيير هوية سورية المميزة.

يجب أن نتفانى في إنقاذ هويتنا، وأن تسعى المؤسسة العامة للإسكان إلى استعادة دور القطاع العام الريادي في حل الاستعصاء الراهن على صعيد السكن.

لقد أشار تقرير إخباري ميداني لجريدة «الوطن» السورية مؤخراً إلى أن تكلفة إنشاء وإكساء المتر المربع بناء في سورية هي ٨ ملايين ليرة وأن أسعار البيوت في دمشق تتراوح الآن بين ٧٠٠ مليون ليرة و٢٠ ملياراً من الليرات السورية.

والبيت ضرورة مثل الغذاء والكساء، من دونه الموت في العراء.

إذاً لابد من مشروعات كبرى مماثلة للسكن الشبابي بقرض طويل الأجل وأقساط ملائمة، ولابد أيضاً من تشجيع القطاع الخاص على بناء مدن سكنية للفقراء لتأجير شققها بعد نجاح قانون الإيجارات الحالي بطمأنة المالك والتزام المستأجر بتسديد الأجرة.

يجب على الهيئة العامة لشؤون الأسرة السورية أن تقدم الأرقام عن النمو السكاني وأن تحمل راية حماية الأسر الشابة ببيوت على مقاسها.

أولى رحلات الحج من سورية منذ ١٢ عاماً

مدير «الخطوط الجوية السورية» لـ«الوطن»: تجهيز صالة الحجاج بمقاعد لكبار السن وكل التجهيزات والمعدات

تعليمات لأمناء الأفواج وبذل أقصى الجهود لتوفير نقل آمن ومريح

فادي بك الشريف

أكد مدير مؤسسة الخطوط الجوية السورية حاتم كباس عن اتخاذ كل التحضيرات والإجراءات ضمن مطار دمشق الدولي لتأمين نقل أفواج الحج، مضيفاً: أنجزنا جدول رحلات المغادرة ومن المقرر تزويدنا اليوم بمواعيد رحلات العودة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» لفت كباس إلى تأمين التجهيزات والمعدات وكل التحضيرات بدءاً من لحظة قطع التذكرة والحجز وصولاً إلى الصالات المخصصة للحجاج في المطار مع متابعة التعليمات المتبعة لكل حاج وصولاً لبوابات المغادرة ومنها لمتن الطائرة، ومتابعة الوزير زهير خزيم بضرورة وجود وإشراف المعنيين ميدانياً والتدخل والاستجابة والجاهزية لتلبية الخدمات المطلوبة وبذل أقصى الجهود لتوفير نقل آمن ومريح، والتعاون والتشاور والتنسيق من الجميع بما يخدم العمل ويضمن تيسير وصول الحجاج وأدائهم مناسك الحج بكل يسر وسهولة.

وقال: سأكون برفقة معاون الوزير مصعب جمعة ومدير عام مؤسسة الطيران المدني باسم منصور في صالات المطار للإشراف ومتابعة انطلاق أول رحلة مع الحجيج.

وبيّن كباس أنه تم تأهيل صالة الحجاج رقم ٢ بعد توقف ١٢ سنة عن استقبال الحجاج، وتجهيزها بالموازين وأجهزة الكشف «سكانر»، إضافة إلى تجهيز كراسي خاصة للأعمار الكبيرة للحجاج، مضيفاً: تم تجهيز صالتي ترانزيت إحداها كبيرة تتسع عدد ركاب الطائرة الكبيرة ٢٨٠ راكب، وأخرى صغيرة تتسع لـ٢٠٠ راكب «الطائرة الصغيرة».

وأضاف: جميع الخدمات الأساسية مؤمّنة وميسرة للحجاج مع تأمين كل التجهيزات الإلكترونية من شاشات وطابعات، مؤكداً ضرورة التخفيف قدر الإمكان من عدد المرافقين للحجاج، ولاسيما أن هناك متابعة من موظفي الخطوط الجوية السورية لمساعدة الحجاج.

ونوه مدير مؤسسة الخطوط الجوية إلى التعاون مع أمناء الأفواج لتسهيل أمور الحجاج، وخاصة أن نسبة جيدة منهم من كبار السن ومنهم يصعد للمرة الأولى إلى الطائرة، علماً أن هناك تنسيقاً بين وزارتي النقل والأوقاف حول عمل أمناء الأفواج والدور المنوط بهم من بداية الوصول إلى الباصات وتوزيع الأفواج داخل الصالة الرئيسية ومنها إلى صالات الركاب بالداخل وتلافي أي تزاحم.

وأوضح كباس أنه بالتعاون مع المؤسسة العامة للطيران المدني تم تجهيز حمامات مجهزة بالوضوء ومصليات بأكثر من مكان للرجال والنساء داخل صالة الركاب، مع تجهيز صالة الحجاج الخارجية للانتظار المؤقت، وخاصة لمن يصل من مناطق بعيدة قبل رحلاتهم بفترة من الزمن، مؤكداً أن الصالة مجهزة بكل المستلزمات من مكيفات وشاشات تلفزة وبراد مياه.

ونوه كباس بجولة وزير النقل زهير حزيّم في مطار دمشق الدولي واطلاعه على حسن اتخاذ الإجراءات كافة وما تم ترتيبه وتنسيقه بشكل مدروس بالتعاون مع وزارة الأوقاف وجهودها الكبيرة في إدارة هذا الملف الذي يتم هذا العام بعد غياب يقارب الـ١٢ عاماً، علماً أن الوزير أشار إلى التسهيلات والدعم الذي وفرته الحكومة السورية لتقديم كل الخدمات للحجاج السوريين بكل سهولة وراحة وإجراءات مبسطة، مع تضافر جهود الجهات في وزارات الأوقاف والصحة والداخلية والسياحة والمالية لنجاح العمل وعلى مدار الساعة بطواقم عمل متخصصة.

كما اطلع الوزير على سير الإجراءات والتحضيرات والأعمال اللوجستية والخدمية والفنية، وأعمال التأهيل والصيانة التي تقوم بها وزارة النقل عبر مؤسساتها المعنية.

مبادرات أهلية بحماة لنقل الطلاب إلى مراكزهم الامتحانية

حماة- محمد أحمد خبازي

أطلقت فعاليات أهلية في محافظة حماة مبادرات لنقل طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة، من قراهم إلى مراكزهم الامتحانية في المدن وبالعكس، مجاناً طوال الأيام الامتحانية، متكفلة بتسديد أجور وسائط النقل بعد تعاقدها معها لهذا الشأن.

وبيّنَ عدد من أصحاب تلك المبادرات في مناطق الغاب ومصياف وسلمية وسلحب لـ«الوطن» التي تواصلت معهم، أن الهدف من مبادراتهم هو تمكين الطلاب من الوصول إلى مراكزهم الامتحانية بالوقت المحدد، نظراً للازدحام الشديد على وسائط النقل الذي تشهده أيام الامتحانات.

في حين عمم محافظ حماة معن عبود على الوحدات الإدارية والهيئات العامة لخطوط النقل بالمحافظة، ضرورة تأمين الآليات المطلوبة وتنظيم حركتها في أماكن وجود الطلاب في كل قرية إلى مراكز الامتحانات على امتداد ساحة المحافظة، والتقيد التام بالمواعيد أثناء الذهاب والإياب من بداية الامتحانات حتى نهايتها تحت طائلة المسؤولية.

وبيّنَ مدير التربية المكلف إبراهيم المحمد لـ«الوطن»، أنه يتقدم لامتحانات الثانوية العامة اليوم بفروعها المختلفة، نحو ١٩٢٠٦ طلاب منهم ٥٠٢٣ طالباً وطالبة بالفرع الأدبي، و١٤١٧٤ طالباً وطالبة في الفرع العلمي، موزعين في ١٧٠ مركزاً جميعها في مراكز المدن، أما طلاب الدراسة الحرة فعددهم ٤٦٠٦ موزعين في ٣٨ مركزاً.

وأوضح أن عمليات تصحيح الأوراق الامتحانية ستبدأ فور انتهاء الطلاب من تقديم امتحاناتهم، وقد تمت صباح أمس مناقشة ذلك مع ممثلي فروع التصحيح، وبحث التحضيرات والاستعداد للبدء بعملية التصحيح وذلك فور انتهاء الطلاب من تقديم موادهم بعد مناقشة سلم التصحيح واعتماده من وزارة التربية.

ولفت مدير التربية إلى أنه تم التشديد على ضرورة العمل بدقة تامة حرصاً على مصلحة الطلاب، وإنجاز عمليات تصحيح الأوراق الامتحانية في الوقت المحدد.

وذكر أنه تم استعراض القانون ٤٢، وذلك لعدم الوقوع بالخطأ، حيث لحظ القانون العديد من الأمور التي تفرض العقوبات لمن يسهل أي أمر بخصوص الامتحانات من غير الطلاب.

أولاد لم تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً يحتالون على المراجعين

أشخاص يمارسون مهنة معقبي المعاملات وينشرون الفوضى ويتطاولون على الموظفين

السويداء -عبير صيموعة

اشتكى الكثير من معقبي المعاملات في مديرية نقل السويداء من التعديات من أشخاص امتهنوا تعقيب المعاملات من دون ترخيص، مؤكدين أن تلك الأعمال غير القانونية انعكست سلباً على عملهم في تسيير معاملات المراجعين للمديرية هذا فضلاً عن قيام هؤلاء ببث الفوضى ضمن المديرية والتطاول على الموظفين والإدارة وخاصة أن أعمار بعضهم لا يتجاوز ١٨ عاماً.

كما تضمنت الشكوى تأكيدهم في كتب رسمية تم تسطيرها للمحافظة بضرورة الإيعاز لمدير النقل ومكتب التأمين الموحد بعدم قبول أي معاملة إلا من صاحب العلاقة أو وكيله القانوني أو معقب معاملات مرخص وذلك تنفيذاً للمرسوم رقم ١٢ لعام ٢٠١٤، مشيرين إلى التعليمات الوزارية أيضاً بمنع معقبي المعاملات غير المرخص لهم والموظفين في مديرية النقل والدوائر الأخرى من ممارسة مهنة تعقيب المعاملات، إضافة إلى منع الأشخاص الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً والذين يحتالون على المراجعين بأساليب نصب وسرقة مع وجود شكاوى كثيرة بهذا الخصوص.

كما طالب الشاكون بعدم قبول أي معاملة من معقبي المعاملات المرخص لهم إلا بوضع بطاقة اسمية مختومة أصولاً من الاتحاد العام للحرفيين، مشيرين إلى أن تلك الكتب المتكررة لم تلق آذاناً مصغية من المحافظة ولا حتى تاريخه.

كما اشتكى الكثير من معقبي المعاملات في صلخد وشهبا ومدينة السويداء من ظاهرة عمل معقبي المعاملات غير المرخصين والمحامين وخاصة في معاملات القصر العدلي حيث لا يسمح لهم بتصديق الوكالات الخاصة بمعاملاتهم ولا يسمح لهم بتقديم معاملات حصر الإرث في المحكمة ولا بشراء المطبوعات العدلية، فضلاً عن سماح مديرتي المالية والمصالح العقارية للمحامين بإنجاز المعاملات العقارية رغم التعاميم من المحافظ بمنع ذلك، مطالبين بإلغاء كلمة «محامي» من المصنف العقاري لتعارضها مع القوانين والتعليمات وتعاميم المرسوم ١٢ لعام ٢٠١٤.

وأكد الشاكون أن العمل بالمالية والعقار شاق جداً لعدم توافر عدد كاف من الموظفين فضلاً عن عدم قدرة مديريّة المالية على تأمين مادة الورق للحصول على المطبوعات ومطالبة المعقبين بشرائها على نفقتهم الخاصة، ليضاف إليها مشكلة التقنين الكهربائي في الفترة الصباحية والذي أدى إلى خلق إشكالية حقيقية في إنهاء المعاملات وخاصة دائرة السجل العقاري وبالنهاية يكون العبء كله على المواطن إن كان مادياً أو تأخير إنجاز معاملته، علماً أن التأخير بإنجاز المعاملات لدى ديوان البيوع العقارية يعرّض المواطن إلى غرامة مالية ظلماً لأن الموظف يتأخر بإدخالها، يضاف إليها روتين الحصول على البيان المالي ومنع التصرف والشبكة وغيرها من تعقيدات بالإمكان تلافيها.

بدوره رئيس جمعية معقبي المعاملات في السويداء بيان رضوان أوضح لـ«الوطن» أن ما جرى طرحه من معقبي المعاملات على ساحة المحافظة هي عوائق حقيقية تعترض عملهم المرخص أصولاً، مطالباً بتوفير التيار الكهربائي للدوائر الحكومية وخاصة المالية منها والمصالح العقارية طيلة الدوام الرسمي لكونهما أهم مصدر دخل لخزينة الدولة وإلزام جميع الدوائر الحكومية بتعليمات وتعاميم المرسوم ١٢ لعام ٢٠١٤. من جهته عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل في المحافظة علي الحجار أكد لـ«الوطن» أن تنظيم عمل معقبي المعاملات في مديرية النقل يقع على عاتق اتحاد الحرفيين الذي يفرض تنظيم بطاقات للمرخصين منهم للقيام بعمله بالتعاون مع موظفي النقل، مع ضرورة تفعيل عمل الضابطة العدلية المشكلة ضمن جمعية معقبي المعاملات وقيامها بمهامها بتنظيم الضبوط بحق المخالفين ممن يتعدون على المهنة.